



الملخص التنفيذي

تقرير أنشطة تجارة الجملة
والتجزئة وإصلاح المركبات

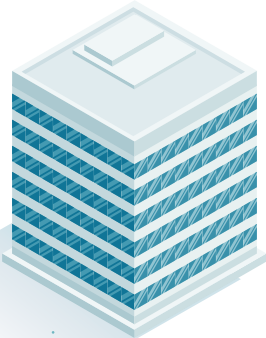
اسم المشروع

تقارير متخصصة في أنشطة تجارة
الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات



منهجية التقرير

تعتمد منهجية التقرير على عرض وتحليل البيانات والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية واستطلاع آراء المستهلكين والتجار ومقدمي خدمات إصلاح المركبات، وذلك من خلال:



1

بيانات ثانوية

صادرة عن هيئات
ومؤسسات سعودية أو عن
هيئات ومنظمات وتقارير
دولية موثوقة

2

بيانات أولية

تم جمعها من خلال
المقابلات الميدانية
باستخدام الاستبيان لعينات
تمثيلية من المستهلكين
والتجار ومستخدمي خدمات
إصلاح المركبات

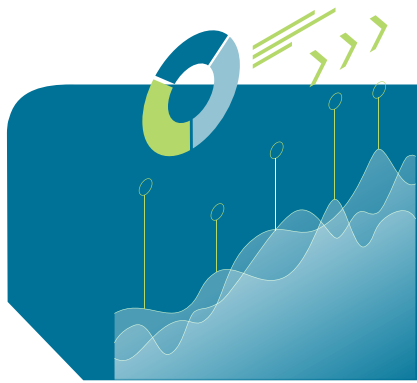


الأهداف العامة للتقرير

يهدف هذا التقرير بالأساس إلى:

- تقديم معلومات وإحصاءات موثوقة تخص أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات
- توضيح حالة السوق وإبراز الفرص المتاحة ورغبات المستهلكين وتطلعاتهم وآراء أصحاب الأعمال في كل نشاط
- مساعدة رواد الأعمال والمستثمرين في التعرف بشكل أوضح على الخصائص والمميزات الاقتصادية الحالية والمستقبلية لهذه الأنشطة
- تشجيع رواد الأعمال للاستثمار في هذه الأنشطة باعتبارها من الأنشطة الاقتصادية الواعدة في المملكة العربية السعودية
- دفع الاستثمار في هذه الأنشطة والرفع من قيمتها الاقتصادية ومن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي





طرق جمع البيانات

أولي

ثانوي

محتويات التقرير



التعريف بالأنشطة المشمولة بالتقرير

منهجية التقرير

1 نشاط تجارة الجملة والتجزئة

تعرف الهيئة العامة للإحصاء (في منهجيتها المعتمدة لجمع إحصاءات تجارة الجملة والتجزئة) نشاط تجارة الجملة والتجزئة على أنه النشاط الذي يشمل المنشآت التجارية التي تقوم بنشاط البيع لأي نوع من السلع بالجملة أو التجزئة دون إجراء أية عملية تحويل للسلعة.

وبحسب دليل التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، ينقسم هذا النشاط إلى قسمين:

أولاً:

القسم رقم 46 ويشمل 84 نشاطاً فرعياً للبيع بالجملة لأنواع وأصناف مختلفة من السلع

ثانياً:

القسم رقم 47 ويشمل 111 نشاطاً فرعياً للبيع بالتجزئة لأنواع وأصناف مختلفة من السلع



2 نشاط إصلاح المركبات

تعرف الهيئة العامة للإحصاء (في منهجيتها المعتمدة لجمع إحصاءات تجارة الجملة والتجزئة) نشاط إصلاح المركبات على أنه النشاط الذي يشمل المنشآت التي تقوم بأعمال صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية.

وبحسب دليل التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، فإن هذا النشاط يشمل:

أولاً:

نشاط صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات ويتضمن 35 نشاطاً فرعياً مسجلاً ضمن الفئة رقم 4520، ويشمل جميع أنواع وأصناف خدمات صيانة وإصلاح المركبات كالميكانيك والكهرباء والتكييف والسمكرة والطلاء...

ثانياً:

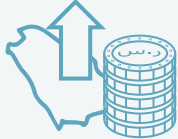
نشاط صيانة وإصلاح الدراجات النارية وما في حكمها، وهو النشاط الفرعي ذي الرقم 45403.



نشاط تجارة الجملة والتجزئة



1-1 المؤشرات الاقتصادية لنشاط تجارة الجملة والتجزئة



9.4%

نسبة ارتفاع المساهمة بالناتج المحلي

ارتفاع نسبة مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي من 8.3% خلال الربع الثاني 2021 إلى 9.4% خلال الربع الثالث 2021.



75.9

مليار ريال الناتج المحلي

بلغت قيمة الناتج المحلي لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، خلال الربع الثالث من عام 2021 نحو 75.9 مليار ريال، بارتفاع 24.2%، مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه.



43%

يعملون في الرياض

43% من إجمالي العاملين في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق على مستوى المملكة يشتغلون في منطقة الرياض، و 18.3% من هذا الإجمالي ينتمون إلى الفئة العمرية 30-34 سنة، وهي الفئة الأعلى نسبة من بقية الفئات العمرية.



1.8

مليون عامل

أكثر من 1.8 مليون عامل يشتغلون في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، بنسبة 22.2% من إجمالي العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية في المملكة، منهم 25.4% مواطنون سعوديون و 10.26% مواطنات سعوديات.



338.2

مليار ريال ائتمان ممنوح

ارتفع إجمالي قيمة الائتمان الممنوح لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة من 322.6 مليار ريال في الربع الثاني 2021 إلى 338.2 مليار ريال في الربع الثالث، أي بنسبة زيادة بلغت 4.9%.



338.11

مليار ريال مبيعات

بلغت قيمة المبيعات في نشاط تجارة التجزئة في المملكة العربية السعودية 338.11 مليار ريال خلال عام 2021 وتحقيق زيادة بنسبة 4.6% مقارنة بعام 2020. 94% من هذه المبيعات تمت داخل المتاجر والبقية خارجها بأشكال مختلفة (إلكترونية، مباشرة، مكائن توزيع آلي...). وقد بلغ حجم المبيعات الإلكترونية بالتجزئة نحو 20.1 مليار ريال، بزيادة 5.8% عن عام 2020.



2-1 آراء أصحاب المنشآت التجارية بشأن نشاط تجارة الجملة والتجزئة



81%

تأثروا سلباً بجائحة كورونا

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة عن أثر الأنظمة الحكومية وجائحة كورونا على نشاطهم، صرّح 81% منهم بأن الجائحة كان لها أثراً سلبياً، وفي نفس الوقت يرى 55% من أصحاب المنشآت أن أنظمة ضريبة القيمة المضافة والرسوم على إقامة العمالة الأجنبية أثرت على أعمالهم بشكل سلبي.



51%

لديهم خطط لتطوير أعمالهم

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة عن مدى وجود خطط تطويرية لمنشآتهم القائمة، أكّد 51% منهم أن منشآتهم لديها خطط لتطوير أعمالها خلال الـ 6 أشهر القادمة، والبقية ليس لديهم أي خطة تطويرية. كما أنّ 28% من المنشآت لديها خطط في إضافة منتجات جديدة، و26% لديها خطط في زيادة الإنتاج. كما أفاد 28% من أصحاب المنشآت بأن ارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة هي من الأسباب التي تحد من قدرتهم على وضع خطط تطويرية لأعمالهم.



70%

لديهم دراية بالتوجهات الجديدة في السوق

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة عن التوجهات الجديدة في السوق، صرّح 70% منهم بأن لهم دراية وعلم بوجود توجه جديد في السوق يعتمد طريقة البيع بالتجزئة لسلع عبر الإنترنت حصرياً مع التوصيل السريع، في حين أنّ البقية ليس لهم علم بهذا التوجه الجديد. كما أنّ 74% من أصحاب المنشآت يعتقدون أن هذه الطريقة الجديدة ستكون متبعة بشكل واسع من قبل المستثمرين الجدد في نشاط تجارة التجزئة. كما أعرب أيضاً 74% من أصحاب المنشآت أنهم في صورة تطبيقهم لهذه الطريقة الجديدة للبيع ستكون إضافة جيدة لمنشآتهم.



54%

يتوقعون مستوى طلب عالي

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة عن توقعاتهم لمستوى الطلب على منتجاتهم خلال الستة أشهر القادمة، صرّح 53% منهم بأنهم يتوقعون أن يكون مستوى الطلب عالي، وصرّح 39% منهم بأن يكون مستوى الطلب عادياً. كما أكّد 66% من أصحاب هذه المنشآت أنهم قادرون على تغطية الطلب المتوقع بشكل كلي، في حين يرى 31% منهم أنهم قادرون على تغطية الطلب المستقبلي بشكل جزئي فقط.



45%

يتوقعون زيادة قليلة في أسعار السلع

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة عن مؤشرات التضخم والتوظيف لديهم، أفاد 45% منهم بأنهم يتوقعون زيادة قليلة في أسعار بيع سلعهم خلال الستة أشهر القادمة، في حين أفاد 40% منهم أن أسعار سلعهم ستبقى على حالها. كما أنّ 48% من أصحاب المنشآت يتوقعون زيادة في تكاليف الإنتاج في المنشأة خلال الستة أشهر القادمة. أما على مستوى التوظيف، فإن 54% من أصحاب المنشآت يرون أن عدد الموظفين العاملين لديهم سيبقى على حاله، في حين أنّ 32% منهم يتوقعون زيادة عدد الموظفين في منشآتهم، خلال الستة أشهر القادمة.



50%+

يتوقعون تحسن وضع أعمالهم

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة عن تصوراتهم للوضع العام والمالي لمنشآتهم خلال الستة أشهر القادمة، صرّح أكثر من نصفهم بأنهم يتوقعون تحسن الوضع، وأعرب 24% منهم أنهم يتصورون أنه لن يكون هناك تغيير، في حين أنّ 14% منهم يتوقعون تدني الوضع العام للمنشأة.

3-1 آراء المستهلكين بشأن نشاط تجارة الجملة والتجزئة



%36

يترددون مرتين إلى 3 مرات شهريا
على متاجر الأغذية والمشروبات والتبغ

عند سؤال المستهلكين رواد المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، أفصح %36 منهم أنهم يترددون على متاجر بيع الأغذية والمشروبات والتبغ من مرتين إلى ثلاث مرات شهرياً، في حين أن %50 منهم يترددون من مرتين إلى ثلاث مرات شهرياً على محلات بيع الملابس الجاهزة والأحذية، وأعرب %79 من المستجوبين أنهم يترددون من مرتين إلى ثلاث مرات شهرياً على متاجر بيع الأجهزة المنزلية والأثاث ومعدات الإضاءة.



%39

يشتررون من مرة إلى مرتين أسبوعياً

عند سؤال المستهلكين رواد المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، عن مدى حاجتهم لهذا النشاط، أفصح %34 منهم أنهم يحتاجونه بدرجة عادية و %32 يحتاجونه بدرجة عالية. كما أفاد %39 من المستهلكين أنهم يشترون السلع بالتجزئة من مرة إلى مرتين أسبوعياً، وأن %32 منهم يُنفقون بمعدل 149-50 ريالاً أسبوعياً لشراء هذه السلع، في حين صرّح %20 منهم أنهم ينفقون بمعدل 150-249 ريالاً أسبوعياً في منشآت تجارة الجملة والتجزئة.



%74

يتوقعون تطوّر النشاط

عند سؤال المستهلكين رواد المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، عن توقعاتهم حول مستقبل هذا النشاط، صرّح %74 منهم أنهم يتوقعون أنه متجه نحو مزيد من التطوّر خلال السنوات القادمة، وأن توظيف الوظائف في هذا النشاط سيساهم في تحسين الخدمات. كما أفاد %75 منهم أنهم فكروا في استثمار أموالهم فإنهم سيستثمرونها في هذا النشاط. كما أعرب %65 من المستهلكين أنهم لن يترددوا في العمل كموظفين في هذا النشاط لو عُرض عليهم ذلك.



%76

راضين بسبب وفرة الخيارات

عند سؤال المستهلكين رواد المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، أعرب %76 منهم عن رضاهم عن مستوى خدمات متاجر البيع بالجملة والتجزئة بسبب وفرة الخيارات، في حين أن %75 يرجعون ذلك إلى النظافة وجودة خدمة العملاء، فيما كان %24 منهم غير راضين بسبب اعتقادهم بأن الأسعار مرتفعة نوعاً ما.



%59

على علم بالتوجهات الجديدة في السوق

عند سؤال المستهلكين رواد المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة عن مدى علمهم بالتوجهات الجديدة في السوق، صرّح %59 منهم أن لديهم معرفة بوجود طريقة جديدة للبيع بالتجزئة تعتمد الطلب حصرياً عبر الإنترنت مع التوصيل السريع للسلع المطلوبة. كما أفاد %59 من المستهلكين أن لديهم علم بوجود طريقة جديدة تعتمد اختيار الملابس والأحذية عبر برامج محاكاة تسمح للمستهلك بقياس وارتداء الملابس بشكل افتراضي في منزله وضبط المقاسات واختيار الموديلات والألوان التي تتوافق مع رغبته ومن ثم طلب السلعة المختارة للتوصيل. ويعتقد %47 من هؤلاء المستهلكين أن هذا النوع الجديد من الخدمة مناسب لهم ويستهوهم، كما يعتقد %50 منهم أنه من الممكن أن يشجعهم على مزيد الاستهلاك.

نشاط إصلاح المركبات



1-2 المؤشرات الاقتصادية لنشاط إصلاح المركبات



78.7
مليار ريال قيمة الواردات

بلغ إجمالي قيمة واردات المركبات ومعدات النقل وأجزائها ولوازمها نحو 78.7 مليار ريال في عام 2020، 51% منها كانت سيارات وعربات مصممة لنقل الركاب. وبذلك تجاوز أسطول المركبات المسجلة في المملكة العربية السعودية في عام 2020 أكثر من 15 مليون مركبة.



0.27%
نسبة المساهمة بالناتج المحلي

ارتفعت نسبة مساهمة أنشطة إصلاح وصيانة المركبات في الناتج المحلي غير النفطي حتى وصلت إلى 0.27% خلال عام 2020.



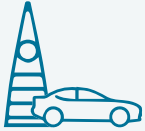
3.68
مليار ريال قيمة سوق إصلاح المركبات

بلغت قيمة سوق إصلاح المركبات في المملكة العربية السعودية نحو 3.68 مليار ريال خلال العام 2021، بزيادة قدرها 2% مقارنة بعام 2020. ومثل إصلاح سيارات الركاب الحصة السوقية الأعلى بحوالي 63.19% من القيمة الإجمالية للسوق.



1.84
مليار ريال إجمالي التأمين

في الربع الثالث من عام 2021، بلغ إجمالي أقساط التأمين على المركبات 1.84 مليار ريال، بزيادة 8.23% عن الربع الثاني من العام نفسه، ودفعت شركات التأمين 1 مليار ريال كتعويضات على الأضرار التي لحقت بالمركبات وإصلاحها.



48.2%
من السوق يتركز في الرياض

48.2% من إجمالي السوق السعودي لإصلاح المركبات يتركز في منطقة الرياض (عام 2021).



56.26%
حصة ورش الإصلاح الأجنبية

في عام 2021، استحوذت ورش الإصلاح ذات العلامات الأجنبية على معظم حصة السوق السعودي لإصلاح المركبات وذلك بنسبة 56.26% من إجمالي السوق.

2-2 آراء أصحاب المنشآت حول نشاط إصلاح المركبات



%45

يتوقعون زيادة قليلة في أسعار الخدمات

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط إصلاح المركبات عن أسعار الخدمات والتوظيف لديهم، توقع 45% منهم أن أسعار خدماتهم ستشهد ارتفاعاً ضئيلاً خلال الستة أشهر القادمة، فيما يتوقع 40% منهم أن تبقى أسعار خدماتهم على حالها خلال الستة أشهر القادمة. في نفس الوقت صرّح 48% من أصحاب ورش إصلاح المركبات بأنهم يتوقعون زيادة في تكاليف الإنتاج. كما يتوقع 54% منهم أن منشأتهم لن تشغل المزيد من الموظفين خلال الستة أشهر القادمة، في حين أن 32% منهم عازمون على زيادة عدد الموظفين لديهم.



%77

يواجهون تحدي تغيير أنواق المستهلكين

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط إصلاح المركبات عن الصعوبات والتحديات التي يواجهونها في أنشطتهم، أفاد 77% منهم بأن تغيير أنواق المستهلكين تشكل لهم تحدي كبير، كما عبّر 71% من أصحاب ورش إصلاح المركبات عن انشغالهم بالمنافسة الشديدة الموجودة في السوق، كما عبّر 47% منهم عن امتعاضهم من انخفاض مستوى التنظيم والهيكلية في نشاطهم.



%66

لديهم دراية بالتوجهات الجديدة في السوق

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط إصلاح المركبات عن التوجهات الجديدة في السوق، أعرب 66% منهم عن علمهم بطريقة تقديم خدمات إصلاح وصيانة المركبات في المنازل وفي مواقع العملاء. ويعتقد 56% منهم أن هذا النوع الجديد من الخدمات يلاقي نجاحاً كبيراً في السوق وأنه سيجذب المزيد من المستثمرين في المستقبل. كما أن 53% من أصحاب ورش إصلاح المركبات يعتقدون أن أعمالهم ستتحسن لو دخلوا في هذا المجال واشتركوا في مثل هذا النوع من الخدمات المبتكرة.



%50+

يتوقعون تحسن مستوى الطلب

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط إصلاح المركبات عن توقعاتهم لمستوى الطلب على خدماتهم خلال الستة أشهر القادمة، أعرب أكثر من نصفهم عن توقعاتهم بتحسّنه، في حين يتوقع 26% منهم أنه لن يكون هناك تغيير في مستوى الطلب على خدماتهم. في نفس الوقت، أفاد 49% من أصحاب المنشآت بأنهم يتوقعون تحسن الوضع المالي لمنشأتهم خلال الـ 6 أشهر القادمة، في حين أن 21% يتوقعون أن يكون هناك تدني في الوضع المالي لمنشأتهم.



%94

تأثروا سلباً بجائحة كورونا

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط إصلاح المركبات عن أثر الأنظمة الحكومية وجائحة كورونا على منشأتهم، أفاد 94% منهم أنه كان للجائحة تأثير سلبي على أعمالهم، كما أفاد 67% منهم أن أعمالهم تأثرت سلباً بنظام الرسوم على إقامة العمالة الأجنبية، و63% منهم يرون أن نظام ضريبة القيمة المضافة كان له أثر سلبي على أعمالهم.



%51

لديهم خطط لتطوير أعمالهم

عند سؤال أصحاب المنشآت العاملة في نشاط إصلاح المركبات عن مدى وجود خطط تطويرية لمنشأتهم القائمة، أفاد 51% منهم أن لديهم خطط لتطوير أعمالهم خلال الـ 6 أشهر القادمة، في حين أن البقية لا يوجد لديهم أي خطط تطويرية. كما وضح 23% منهم أن لديهم خطط لزيادة الإنتاج وفتح فروع جديدة، في حين صرّح 22% منهم أن لديهم خطط لزيادة عدد الموظفين ورفع مستوى كفاءتهم. وقد أعرب 34% منهم بأن ارتفاع التكاليف المباشرة وغير مباشرة هي من الأسباب الرئيسية التي تحد من قدرتهم على اعتماد خطط لتطوير أعمالهم.

3-2 آراء المستهلكين حول نشاط إصلاح المركبات



%91

يحتاجون خدمات إصلاح العجلات والفرامل والوسائط داخل المركبة



عند سؤال المستهلكين رواد المنشآت العاملة في إصلاح وصيانة المركبات، عن مدى احتياجهم لخدمات هذه المنشآت، أفاد 91% منهم أنهم يحتاجونها في إصلاح العجلات والفرامل والوسائط داخل المركبة، في حين أكد 61% من المستهلكين بأنهم احتاجوا خلال الستة أشهر الماضية لهذه الورش لإصلاح محركات سياراتهم. كما أفاد 57% من أصحاب المركبات بأنهم يحتاجون لهذه الورش سنوياً ولكن يتوجهون لها بحسب الحاجة (عدد زيارات غير محدد سنوياً). وقد وضح 76% من أصحاب المركبات أنهم هم من تحملوا نفقات إصلاح مركباتهم خلال الستة أشهر الماضية، في حين أن البقية تحملت شركات التأمين تكاليف إصلاح مركباتهم.

%44

يفضلون خدمات المناطق الصناعية



وقد بين 44% من المجيبين أنهم يفضلون إصلاح مركباتهم في المناطق الصناعية المخصصة لذلك، وأضاف 67% من هؤلاء بأن الأسعار التنافسية هي التي تدفعهم للتوجه للورش داخل المناطق الصناعية عوضاً عن الورش الموجودة في أماكن أخرى.

%74

راضون عن وفرة الورش وسرعة القبول



عند سؤال المستهلكين رواد المنشآت العاملة في إصلاح وصيانة المركبات عن مدى رضاهم عن الخدمات التي تقدمها ورش إصلاح المركبات في السعودية، أبدى 74% من المجيبين رضاهم التام عن الخدمات المقدمة من ناحية وفرة الورش وسرعة القبول فيها، فيما كان 26% منهم غير راضين عن أسعار الخدمات والضمان بعد الخدمة.

%83

يتوقعون أن قيادة المرأة ستنشيط السوق



عند سؤال المستهلكين رواد المنشآت العاملة في إصلاح وصيانة المركبات عن توقعاتهم لمستقبل هذا النشاط، يرى 83% من أصحاب المركبات أن قيادة المرأة للسيارة ستساهم في تنشيط أكبر لسوق إصلاح المركبات. كما أفاد 55% من المجيبين بأنهم يعتقدون أن الاستثمار في هذا المجال سيكون مربحاً، في حين صرح 43% من المجيبين بأنهم لا يرغبون في العمل كموظفين في هذا النشاط حتى ولو عرضت عليهم وظيفة.

%57

ليس لديهم علم بالتوجهات الجديدة



عند سؤال المستهلكين رواد المنشآت العاملة في إصلاح وصيانة المركبات عن مدى علمهم بالتوجهات الجديدة في السوق، أفاد 57% من المجيبين بأن لا علم لديهم بتقديم كافة خدمات إصلاح المركبات في المنازل أو في مواقع العمل. ويعتقد 56% منهم أن هذا النوع الجديد من الخدمة مناسب لهم ويمكن أن يستهوهم، كما يعتقد 53% منهم أن هذا النوع من الخدمة لن يشجعهم على مزيد الاستهلاك.



للاطلاع على كامل التقرير الرجاء زيارة الرابط التالي

<https://www.monshaat.gov.sa/node/8518>

شكرًا لكم

